هذه غفلة عن المحسوس اذ ذاك الشاخص خارج عن الجبل الى جهة الوادي
ذراع حديد واصبعين كناية عن ذراع يد وربع وسدس ذراع او يزوره
عن الجبل ثمانية اليسرة واليمنة له فكيف تصح دعوى انه ليس لها الا
جهة واحدة على انا لو فرضنا فقد المحسوس ان الجبل يمكن تجميع الشاخص
ما عدا جهة الوادي لم يتم له ان ليس لها الا جهة واحدة ضرورة ان كل
جرم اخذ حيز امن المزاع له ست جهات منها الفوق والتحت ولست
بصددهما ومنها جهة الوادي وهي خصوصها حاذا عرض اساس الشاخص
من جهة الوادي لاغير والرمي اليها معتبر اتفاقا ومنها يسرة الشاخص
ويمنته المعبر عنها المغني بالجهتين الصغيرتين الذي مال اليهما رمى
وعليه فينقض قوله ليس لها الا جهة واحدة وقوله لانهما من جملة
جهة الوادي لما علمت انهما يكونان يسرة من جهة مني ويمنة من
جهة مكة ان قلنا ان ارض الشاخص من المرمى وعبارتهم التي نقلها
المغني عنهم نافية ذلك واما اذا قلنا انها ليست من المرمى وان المرمى
انما هو مجمع الحصا من جهة الوادي فتكون كل من الجهتين الصغيرتين
من جهة الخلف وعلى كلا السعد بن فلا يكفي الرمي الى الجهتين
الذي عبر بهما المغني بين الشاخص وشباك الحديد من جهة مني
ومن جهة مكة لانهما اما يكونا يسرة ويمنة او خلفا وقد صرح
متع الله بحياته بان العلم بانه ليس لها من الجهات المعتبرة للرمي
اليها الا جهة واحدة بديهي فان قلت هل يؤخذ من قول
المغني متع الله بحياته انهم لم يحددوه باذرع حد يد ولا يد لا كثيرة
ولا قليلة حوان الرمي الى تلك الجهتين الصغيرتين التي عناهما
المغني مستند الى لفظ حول الشاخص لانه مفرد مضاف فيعم
الثلاثة الاحوال اما ما وبيارا وبيمنا قلت لو اخذ بعموم لشمل
الخلف ولا قائل به منهم لما علمت من كلامه والمعتمد من قول اخي
المغني متع بحياته بتعبير تقييد لفظ حول الشاخص في عبارتهم

من

من جهة الوادي كما قيدتها بذلك ليندفع توهم الاكتفاء بالرمي في الجهة
اليسرى واليمنى كما لخلف و قول المغني ومعلوم اي من صدور الرجال
او من عبارة التي نقلها الان عنهم انه ليس لها الا جهة واحدة متامل
و المعجب من قول اخي المغني مع بحياته ولم يحددوه الى اخرها المقتضي
اطلاق جواز الرمي مع البعد وسكت عليه مع انه يؤخذ من قولهم
مجمع الحصا حول الشاخص انه محدود بالعرف وان العرف يقتضي
الثلاثة الاذرع فاقل لا غير ومن وصفه للجهتين اعني يسرة
ويمنة الشاخص بالصغيرتين هل صغرهما باعتبار طول جهة
الامام او الخلف اما جهة الخلف فلا توهم ارادتها واما جهة
الامام فعرض اساس الشاخص فمشكل اذ كيف يوصف ما لم
يحدد ولم يعرف وايضا ما بين الشاخص ومحاذاته من شباك
الحديد من جهة مكة خمسة اذرع يد ومن جهة مني اربعة
اذرع يد وخمس اصابع وكلاهما اكثر من جهة طول امام الشاخص
طول جهة امام الشاخص الى جهة الوادي ثلاثة اذرع
فقط عند الشافعية والحنفية وهو المشار رض من مذهب الحنابلة
واما المالكية لمرجع المطلق الى العرف وهو ذلك وان اراد
صغرهما بالنسبة لعرض اساس العلم وهو اربعة اذرع يد وخمس
اصابع فمردود اذ جهة مني مساوية له وجهة مكة اكثر
منه فما علمت من امتحان الكل بالفعل وبالنسبة لعرضها وهو
ذراع وعشر اصابع وهو قد رخروج البنا الى جهة الوادي
فلا يتم له ذلك الا لو حد الطول بما ينقص مجموعه لو ضرب
في العرض عن اثني عشر ذراعا ونصف وثمن ذراع وذلك مساحة
عرض جهة الوادي في طولها وهو عرض العلم وانى له ذلك
مع تصريحه بقوله انهم لم يحددوه فتدبر ولما رايت نسبة هذه
الفتوى الى اخي المغني المذكور توهمت نسبتها اليه فارسلتها
اليه ليحررها اذا كانت منه والا فيجب على مقتضى السؤال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)